

الاستجواب البرلماني كآلية من آليات الرقابة البرلمانية

في النظام الدستوري الجزائري

أ. بن السبحو محمد المهدي بن مولاي مبارك
المركز الجامعي - تمنراست

الملخص:

تكمن آليات الرقابة البرلمانية في مجموعة من الإجراءات التي تتيح في سياق التشريع الدستوري الساري المفعول، لعضو البرلمان ممارسة دوره الرقابي على الأداء الحكومي، وعليه يعتبر هذا النوع من أنواع الرقابة جوهرية في تأكيد حماية شرعية السلطة التنفيذية وسلامتها فيما يتعلق بالمحافظة على المصالح العامة والعليا للدولة والمجتمع، وبناء عليه فإن السلطة التشريعية تملك آليات متعددة لممارسة وظيفتها الرقابية على أعمال الحكومة، وعلى الرغم من تعدد هذه الآليات كالسؤال والاستجواب والتحقيق، إلا أننا سنتطرق إلى آلية الاستجواب التي تعتبر من أهم آليات الرقابة البرلمانية، التي يستعملها أعضاء البرلمان لاستقاء المعلومات حول موضوع من المواضيع، وهو يتضمن نقد واتهام للحكومة، أو احد أعضائها من الوزراء عن تصرف من التصرفات، فهو يعني المحاسبة والاتهام بالخطأ والتقصير.

Résumé :

Les mécanismes de contrôle parlementaire consiste à un ensemble de procédures permettant dans le contexte législatif et constitutionnel en vigueur au parlementaire d'exercer, son rôle de contrôle de gouvernement ; c'est pourquoi ce type de contrôle est essentiel afin de confirmer la protection la légalité du pouvoir exécutif dans le but de sauvegarder les intérêts publics et suprême de l'état et de la société.

مقدمة:

آليات عملية الرقابة البرلمانية، هي مجموعة السلطات والمكانات الدستورية، ومجموع الإجراءات المقررة والمحددة حصراً لتحريك وممارسة الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، وبواسطتها تتم عمليات جمع المعلومات والحقائق الواقعية الميدانية حول موضوع الرقابة البرلمانية، وإجراء عمليات المقاربة والمطابقة مع ما هو مقرر ومرسوم في برنامج الحكومة والسياسات العامة والمصوت والمصادق عليها من طرف البرلمان.

وقد ابتدعت النظم آليات متعددة، للممارسة الرقابة على أعمال الحكومة، من بينها السؤال والاستجواب والتحقيق، اختتام السنة الحكومية بتقديم بيان السياسة العامة. ونظراً لكثرتها وتبيانها من نظام سياسي لأخر، سوف تقتصر دراستنا على آلية الاستجواب البرلماني.

والإشكالية التي يطرحها هذا المقال تتمثل في: ما مدى فاعلية آلية الاستجواب البرلماني على أعمال الحكومة ؟

ويترتب عن هذه الإشكالية تساؤلات عديدة أهمها:

ما هي ملامح آلية الاستجواب البرلماني؟ وكيف يمكن تطبيق وتجسيد آلية الاستجواب البرلماني على أرض الواقع؟ وما هي النتائج والفوائد العلمية التي يمكن استخلاصها من خلال دراسة هذا المقال؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات يتم إتباع العناصر والخطوات التالية:

- المبحث الأول: مفهوم آلية الاستجواب البرلماني.
- المطلب الأول: تعريف ونشأة آلية الاستجواب البرلماني.
- المطلب الثاني: أهمية وأهداف آلية الاستجواب البرلماني.

- المبحث الثاني: شروط وإجراءات تطبيق آلية الاستجواب البرلماني.

- المطلب الأول: شروط تطبيق آلية الاستجواب البرلماني

- المطلب الثاني: إجراءات الاستجواب البرلماني.

المبحث الأول: مفهوم آلية الاستجواب البرلماني

يعتبر الاستجواب من أخطر آليات الرقابة البرلمانية على الحكومة وأعضائها، لأنه يتضمن نقد واتهام للحكومة أو أحد أعضائها من الوزراء عن تصرف من التصرفات، فهو يعني المحاسبة واللائحة بالخطأ والتقصير، ويعتبر في الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة من أهم آليات الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، سوف يتم التطرق في المبحث إلى تعريف ونشأة آلية الاستجواب البرلماني، وتحديد أهمية الاستجواب البرلماني.

المطلب الأول: تعريف ونشأة آلية الاستجواب البرلماني.

إن معظم الدساتير الدول، نصت على حق عضو البرلمان، أو مجموعة من أعضائه استجواب وزير معين، أو استجواب الوزراء، من أجل استيضاح أمر حول موضوع معين أو الحصول على معلومات حول النشاط الحكومي، وسوف يتم التطرق إلى تحديد معنى الاستجواب، ونشأة آلية الاستجواب.

الفرع الأول: معنى الاستجواب.

حظي الاستجواب كآلية من آليات الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، إلى مختلف التعاريف الفقهية، منها ما جاء موجزا، ومنها ما جاء على سبيل التفصيل، وقد تعددت محاولاتهم لتعريف الاستجواب، إلا أننا لم نجد اتفاقا بينهم بالنسبة لتعريف الاستجواب، إلا أن مجمل هذه التعاريف لا تختلف جذريا في الفقه المقارن عن الفقه الجزائري.

فالاستجواب كما عرفه سعيد بوشعير بقوله "يعتبر الاستجواب وسيلة دستورية يستطيع بموجبها النواب طلب توضيحات حول إحدى قضايا الساعة، وهي أداة تسمح لهم بالتأثير على تصرفات الحكومة، بحيث تكون مجبرة على مراعاة موقف النواب عن كل تصرف يقوم به".¹

ويعرفه البعض، بأنه حلقة انتقال أو مرحلة وسط بين جمع المعلومات وسحب الثقة، فهو مرحلة تمهيدية وضرورية لإمكان سحب الثقة من الحكومة برمتها، أو أحد أعضائها.²

ومنهم من عرف الاستجواب بأنه هو "حق عضو البرلمان في اتهام الحكومة ومسائلتها في مجموعه أو محاسبة أحد أعضائها عن تجاوزات أو أخطاء معينة تم ارتكبتها أو يثبتها مقدم الاستجواب أمام البرلمان بالوقائع والمستندات وجمع الأدلة لينتهي من ذلك إلى فتح المناقشة أمام المجلس بهدف تحريك المسؤولية السياسية في مواجهة الحكومة، أو أحد الوزراء وذلك كله بعد سماع دفاع الحكومة عن هذه الاتهامات".³

وذهب البعض إلى أن الاستجواب هو إنذار موجه من أحد النواب للحكومة أو لأحد الوزراء لشرح عمل من أعمال وزارة من الوزارات أو السياسة العامة للحكومة⁴

¹ - سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص 401.

² - عبد الله ناصف، مدى توازن السلطة السياسية مع المسؤولية في الدول الحديثة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1981، ص 372.

³ - جلال السيد بنداري عطية، الاستجواب وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1996، ص 37.

⁴ - محمد كامل ليلة، النظم السياسية، الدولة والحكومة، القاهرة، دارا لفكر العربي، 1970، ص 390.

وهناك من يرى بأن الاستجواب هو إجراء من إجراءات تقصي حقيقة أو حقائق معينة تتعلق بأوضاع معينة في احد الأجهزة التنفيذية على أساس تبادل الأسئلة من مقدم الاستجواب أو بعض الأعضاء يقابله إجابة الوزير أو رئيس الحكومة على الأسئلة ويستهدف تحريك المسؤولية السياسية في مواجهة الحكومة أو أحد الوزراء¹

ومن خلال هذا يتبين لنا، أن الاستجواب يجب أن يشمل على ما يلي:

- تحديد أطراف الاستجواب، أي من له حق تقديمه وإلى من يوجه

- تحديد الهدف من تقديم الاستجواب والآثار التي تترتب عليه.

ولذا فأنتني أرى إن الاستجواب هو طلب يقدمه احد أعضاء البرلمان، أو عدد معين من الأعضاء، بغرض الاتهام والنقد ومساءلة الحكومة، أو احد أعضائها عن أخطاء تم ارتكابها لينتهي من ذلك إلى فتح باب المناقشة أمام المجلس النيابي، بهدف تحريك المسؤولية السياسية.

ولقد نص الدستور الجزائري على حق الأعضاء في الاستجواب وذلك من خلال النصوص الدستورية والتشريعية.

وبالرجوع إلى أحكام الدستور الجزائري 1996² الحالي، والقانون العضوي رقم 99-02³ الذي

¹ - إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، القاهرة، عالم الكتاب، 1983، ص86

² - دستور 28 نوفمبر 1996.

³ - القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس 1999 المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 9 مارس 1999.

يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لم يتطرقا إلى تعريف الاستجواب، وإنما اقتصرتا النصوص التشريعية بالنص عليه باعتباره آلية من آليات الرقابة، مع ذكر شروط مباشرته في القانون العضوي.

فنص المادة 133 من الدستور الجزائري الحالي : يمكن أعضاء البرلمان من استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة.

أما نص المادة 65 من القانون العضوي فقد نصت المادة " يمكن أعضاء البرلمان استجواب الحكومة بخصوص مسألة تكون موضوع الساعة وفقا لإحكام المادة 133 من الدستور.

فالمشرع الدستوري الجزائري يعتبر الاستجواب مجرد طلب الحصول على معلومات تتعلق بمسألة معينة.

الفرع الثاني: نشأة آلية الاستجواب البرلماني

ظهر الاستجواب مع بداية دستور الثورة الفرنسية سنة 1971 واختفى بعد ذلك في دستور السنة التالية من الثورة، لأن الوزراء لم يسمح لهم بالدخول في المجالس التشريعية، ولم يكن بالإمكان سؤلهم وكذلك استجوابهم.

إلا أن الاستجواب عاد وظهر في ماي 1831 وفي عام 1848 استعمل أعضاء الجمعية الوطنية الاستجواب بطريقة أوسع، ثم بدأت الجمعيات التشريعية في عام 1849 في تنظيم هذا الحق ثم دمج وإدخاله في صلب الدستور 1952 كإلية من آليات الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، وفي مجلس الشيوخ

الاستشاري صدر يوم 8 سبتمبر 1869 وفي 18 مارس 1873 صدر الاستجواب وسمح بأن يوجه إلى الوزراء دون توجيهه إلى رئيس الجمهورية¹. ويلاحظ أن التشريعات الدستورية الصادرة سنة 1875 لم تصرح بأي شيء عن حق الاستجواب، غير أنه

أصبح قاعدة عرفية متعارفا عليها في الحقوق البرلمانية ويتم نتيجة له تحريك المسؤولية الوزارية.

وإذا كان الاستجواب في فرنسا قد استند العرف في بداية نشأته، فإن في الجزائر ومن خلال النصوص الدستورية، فإن دستور 1963 لم يمكن المجلس الوطني من استعمال آلية الاستجواب فقد كانت بداية الأخذ به في دستور 1976 واستمر الأخذ به، بعد ذلك في الدساتير المتوالية، إلا أن التمعن في ما ورد من أحكام الدستور فيما يتعلق بالاستجواب تدل على أن المؤسسة الدستورية، قد تجاهل الدور الفاعل للاستجواب، وأصبحت هذه الآلية غير مؤثرة وبالتالي فإن آلية الاستجواب لا يمكن استعمالها بالمعنى الصحيح، وهذا راجع لانعدام الجزاء القانوني المترتب عنها وهذا ما ابقى عليه المؤسس الدستوري عندما نص على نفس النص في دستور 1976 المادة 161 منه، والمادة 133 من دستور 1996، وهذا النص جاء كما يلي " يمكن أعضاء البرلمان استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة".

والواضح إن الدستور الحالي، جاء مؤكدا على هاته الآلية التي حددها الدستور السابق، لكن على عكس ما هو متعارف عليه فيما يخص الاستجواب، وإنما جاء ليتمكن أعضاء البرلمان من استجواب الحكومة حول إحدى قضايا الساعة لا غير.

¹ - إيهاب زكي سلام، مرجع سابق، ص 89.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف آلية الاستجواب البرلماني.

يعد الاستجواب أخطر آلية من آليات الرقابة، يضعها الدستور في يد أعضاء البرلمان للرقابة على تصرفات الحكومة لذا فهو يحظى بأهمية خاصة سنقوم بتوضيحها، كما انشغل فقهاء القانون الدستوري ببيان أهداف الاستجواب، وبالتالي سوف نوضح في هذا المطلب، أهمية الاستجواب وأهدافه.

الفرع الأول: أهمية الاستجواب.

يعتبر الاستجواب أهم الآليات التي يمارس بها البرلمان مهمته الرقابية على أعمال الحكومة، إذ انه يحمل في طياته معنى المحاسبة والمؤاخذه لإعمالها وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى طرح الثقة بالحكومة أو بأحد أعضائها، فضلا عن ذلك فانه يجبر الوزير على توضيح سياسته بصدد مسألة معينة.¹

فهو يعتبر أمضى آليات الرقابة وأشدّها على الحكومة وذلك مرجعه إلى أمرين:²

- انه إجراء ذو طبيعة اتهامية، بمعنى انه يحمل في ثناياها اتهاماً للحكومة أو لأحد أعضائها عن شائبة قصور في احد تصرفاتها أو فعل مشين لأحد أعضائها.

- انه وسيلة ذو اثر عقابي، نظر لما ينتهي إليه من تحريك مسؤولية الوزارة أو طرح الثقة بأحد الوزراء.

وفضلا عن أهمية الاستجواب كآلية من آليات الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، وكضرورة لتحريك المسؤولية الوزارية سواء كانت الفردية أو التضامنية،

¹ - جابر جاد نصار، الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في مصر والكويت، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، 1999، ص 6.

² - محمد باهي يونس، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2002، ص 125.

فانه يترتب آثار سياسية في غاية الخطورة تتعلق بتأثيراته الواسعة في الرأي العام¹، وذلك عن طريق الكشف عن الحقائق وإزالة الالتباس حول مسألة معينة.

ومن هنا يتبين لنا بأن الاستجواب هو أداة فعالة في عملية الرقابة والتعقيب على أعمال الوزارة وتنبههم في حال غفلتهم ومحاسبتهم عند تقصيرهم، وردعا لهم عند تجاوزهم وحيدتهم عن حادة الصواب.

الفرع الثاني: أهداف الاستجواب.

أختلف فقهاء القانون الدستوري حول تحديد أهداف الاستجواب، وهذا راجع أساسا إلى تباين في تعريفهم للاستجواب وظهرت عدة آراء فقهية في هذا المجال. فهناك من يرى بأن الهدف من الاستجواب هو توضيح سياسة الحكومة أمام الرأي العام، بما يقرره من فرصة أمام مقدمه لعرض النتائج والبيانات والأدلة المؤيدة لوجهة نظره، وما يتيح لأعضاء البرلمان من حق المناقشة والاستماع إلى رد الحكومة ودفاعها في توضيح سياسة الحكومة، ومن ثم فإن الاستجواب يستخدم كوسيلة لجمع المعلومات عن الإدارة وإعلام الرأي العام بها².

وهناك من يرى بأن هدف الاستجواب ليس النقد والتجريح لسياسة الحكومة، أو أحد وزرائها، وإنما هو الكشف عن مخالفة من المخالفات السياسية أمام المجلس النيابي، وإزاء هذه المخالفة لا يتوانى المجلس عن سحب الثقة من الحكومة أو من الوزير المختص. وبمعنى أشمل يستهدف الاستجواب إلى تحريك المسؤولية الوزارية،

¹ - جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 07 .

² - عبد الله ناصف، أسس القانون الدستوري وشرح النظام السياسي المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، 1984، ص 364.

والتي يمكن أن تحقق، وبالتالي يمكن أن تكون الرقابة هي نصب عين العضو وليس التجريح.¹

ومن أهداف الاستجواب انه يعد ضمانا مهما لحماية حقوق الأفراد وحريتهم ضد إجراءات السلطة التنفيذية التعسفية.²

وهناك من يرى بان الهدف من الاستجواب، هو تبادل الحوار بين الحكومة وممثلي الشعب، مما يسمح لأعضاء البرلمان في غالب الأحيان باستقاء المعلومات من أعضاء الحكومة، ولفت انتباههم إلى ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة لإصلاح بعض الأمور التي يرى أعضاء البرلمان من الضروري معالجتها، ومن ثم يبقى الاستجواب وسيلة تسمح لأعضاء البرلمان التأثير على تصرفات الحكومة، بحيث تكون مجبرة على مراعاة موقفهم من كل تصرف تقوم به.³

ومن خلال هذا كله يتبين لنا، بان الهدف من الاستجواب هو حصول أعضاء البرلمان على المعلومات الدقيقة التي تؤدي إلى الوصول إلى الحقيقة من خلال محاسبة الحكومة، أو احد أعضائها وتوضيح سياستها أمام الرأي العام الوطني من أجل تحقيق المصلحة العامة.

¹ - إيهاب زكي سلام، مرجع سابق، ص98.

² - جلال السيد بنداري، مرجع سابق، ص43.

³ - سعيد بوشعير، علاقة المؤسسة التشريعية بالمؤسسة التنفيذية في النظام القانوني الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1984، ص335.

المبحث الثاني: شروط وإجراءات تطبيق آلية الاستجواب البرلماني:

ضبطت المنظومة القانونية البرلمانية في الجزائر شروط وإجراءات عملية ممارسة آلية الاستجواب البرلماني، في مجال الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى شروط وإجراءات تطبيق آلية الاستجواب البرلماني؟

المطلب الأول: شروط تطبيق آلية الاستجواب البرلماني

يشترط في الاستجواب عدة شروط وردت في اللوائح الداخلية والأنظمة للمجالس النيابية، أو جرى العمل بموجبها في السوابق البرلمانية وتقتزن هذه الشروط الشكلية بجميع المراحل التي يمر بها الاستجواب.

ومن هنا سوف نتعرض في هذا المطلب إلى تحديد وبيان هذه الشروط في النظام السياسي الجزائري.

وبالتالي يشترط لقبول الاستجواب شروط شكلية يجب أن تكون متوفرة فيه:

الفرع الأول: أن يكون الاستجواب متعلقا بإحدى قضايا الساعة

فقد نصت المادة 133 من دستور 1996 على حق البرلمان في استجواب الحكومة واشترطت هذه المادة بان يكون الاستجواب في إحدى قضايا الساعة، ولكن لم توضح ما المقصود بقضايا الساعة، فهذا اللفظ عام يدخل تحته أي موضوع، ومصطلح قضايا الساعة يشير في بعض الأنظمة إلى آلية رقابية أخرى، يستدعي فتح مناقشة عامة.¹ وان نفس المصطلح تم استخدامه في المادة 124 من دستور 1989.

¹ - محمد باهي يونس، مرجع سابق ص 92-107.

الفرع الثاني: يشترط أن يتم التوقيع على نص الاستجواب من طرف 30 نائبا

من المجلس الشعبي الوطني أو 30 عضو من مجلس الأمة بحسب الحالة.¹

وهذا ما نص عليه القانون العضوي في المادة 65 الفقرة 2 بقولها " يبلغ رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس الأمة نص الاستجواب الذي يوقعه حسب الحالة، على الأقل ثلاثون نائبا، أو ثلاثون عضوا في مجلس الأمة إلى رئيس الحكومة، خلال الثماني والأربعين ساعة الموالية لإيداعه".

ومن هنا نلاحظ أن الاستجواب في النظام السياسي الجزائري، أنه حق جماعي وليس حق فردي، وهذا عكس النظام المصري الذي أخذ بفردية الاستجواب.

ونلاحظ أن هذا النص الذي يشترط لقبول الاستجواب، وجوب توقيع 30 نائبا أو 30 عضو، بحسب الحالة وهو عدد مبالغ فيه ويصعب تطبيقه على أرض الواقع ويعتبر من أصعب آليات الرقابة البرلمانية من حيث الشروط الشكلية، وعلى مدى الدورات التي عرفها البرلمان التعددي الأول (1997 - 2002) تم تقديم سبعة استجابات.²

2 - كان الحد الأدنى للاستجواب في دستور 1989 هو 5 نواب وأعتبر هذا العدد كبها لحرية نواب المجلس الشعبي الوطني وللمزيد من التفاصيل راجع: شريط الامين خصائص التطور الدستوري في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة (الجزائر) 1991، ص ص. 502-503.

² - تمثلت الاستجابات المقدمة خلال الفترة التشريعية الممتدة من عام 1997 الى عام 2002 فيما يلي:

1 - استجواب يتعلق بالتجاوزات الحاصلة في الانتخابات المحلية في 23 أكتوبر 1997، وترتب عنه لانشاء لجنة تحقيق.

2 - استجواب يتعلق بالمساس بالحصانة البرلمانية لبعض النواب في اكتوبر 1997، وترتب عنه انشاء لجنة تحقيق.

3- استجواب يتعلق بموقف الحكومة من قضية اعتماد حركة وفاء- العدل - والجهة الديمقراطية في 200 .

4- استجواب حول موقف الحكومة من قضية اعتماد الجهة الديمقراطية في 2001 .

5- استجواب حول قضية المفقودين في 2001 .

6- استجواب حول غلق المجال الاعلامي العمومي 2001

وهذا عكس مجلس الأمة الذي لم يلجأ إلى هذه آلية نهائياً¹.

ومن جهة أخرى يبدو أنه غير مقبول توقيع الاستجواب من عدد معين من نواب المجلس الشعبي الوطني، أو أعضاء مجلس الأمة بالتساوي وهو 30 نائباً بالمجلس الشعبي الوطني، أو مجلس الأمة، خاصة أن عدد مجلس الأمة يساوي على الأكثر نصف عدد نواب المجلس الشعبي الوطني²، أي 380 نائباً بالمجلس الشعبي الوطني، وبمجلس الأمة 144 عضواً، لذا فكان من الأولى أن يأخذ هذا الفارق بعين الاعتبار خاصة في مجلس الأمة الذي تتمثل طريقة تركيبه في ثلثين من أعضائه ينتخبون بواسطة أعضاء المجالس البلدية و الولائية عن طريق اقتراع عام سري وغير مباشر، وثلث الأخير يعين من قبل رئيس الجمهورية بواسطة مرسوم رئاسي. وبالتالي فإن الفئة المنتخبة تجد صعوبة في تحصيل هذا الحد من بينها، على اعتبار انضمام الأعضاء المعينين لها يعد أمر صعباً جداً.

الفرع الثالث: توجيه الاستجواب

قد حصر الدستور الجزائري توجيه الاستجواب إلى الحكومة ، وهذا ما نص عليه الدستور الجزائري³، وأطلق لفظ الحكومة بصفة عامة بدءاً من رئيس

7- استجواب حول خرق القانون رقم 91-05 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، والامر رقم 96-30

المعدل والمتمم له في 2001 واجل الى 2003 .

وللمزيد من التفاصيل راجع:

- حصيلة المجلس الشعبي الوطني في الفترة التشريعية الرابعة (1997-2002)، الجزء الثاني، 2002 ص ص 290-291 .

¹- لعروسي رابح، السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الجزئية(1997-2002)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام 2003 ، ص 166.

²- انظر المادة 101 الفقرة رقم 3 من الدستور الجزائري 1996 .

³-انظر المادة 133 الفقرة الأولى من الدستور الجزائري 1996.

الحكومة(سابقاً)، الوزير الأول حالياً، إلى جميع الوزراء، وهذا ما تنص عليه المادة 65 من القانون العضوي 99-02 " يبلغ رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة نص الاستجواب الذي يوقعه حسب الحالة، على الأقل ثلاثون نائباً أو ثلاثون عضواً في مجلس الأمة إلى رئيس الحكومة، خلال ثماني والأربعين ساعة الموالية لإيداعه"

وكذا الفقرة الأخيرة من المادة 67 من القانون العضوي "تجيب الحكومة على ذلك". ومن خلال هاته النصوص السابقة يتبين لنا أنه لا يجوز توجيه الاستجواب إلى رئيس الجمهورية، باعتباره أنه غير مسئول سياسياً أمام البرلمان، كما أنه لا يجوز توجيه الاستجواب إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني، أو رئيس مجلس الأمة، كما لا يجوز توجيه استجواب عضو من المجلس الشعبي الوطني ضد عضو في مجلس الأمة، وكذلك العكس.

الفرع الرابع: أن يقدم الاستجواب مكتوباً إلى رئيس المجلس

إن شرط الكتابة منصوص عليه في القانون العضوي رقم 99-02¹ الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وقد نص على هذا الشرط في المادة 73² من النظام الداخلي لمجلس الأمة " يودع نص الاستجواب لدى مكتب مجلس الأمة ويوزع على الأعضاء ويعلق بمقر المجلس " و تنص المادة 65 الفقرة رقم 1 من القانون العضوي " يبلغ رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة نص الاستجواب الذي يوقعه" ويفهم

¹ - المادة 65 الفقرة الأولى من القانون العضوي.

² - لقد جاء النظام الداخلي لمجلس الأمة مقتضياً جداً فيما يخص الاستجواب، إذ حمل بين طياته مادة وحيدة (المادة 73) نصت فقط على إجراء إيداع الاستجواب.

من صياغة هذا النص، إن المشرع يشترط تقديم الاستجواب مكتوبا إلى رئيس المجلس حسب الحالة، وإن كان لم يشر إليها صراحة فقد أشار إلى شرط الكتابة ضمنا، وبالتالي فإن الاستجواب يقدم مكتوبا إلى رئيس المجلس حسب الحالة إلى مكتبه قبل أن يعرضه أو يبلغه إلى الحكومة.

وفهم من نص المادة 73 من النظام الداخلي لمجلس الأمة السابق الإشارة إليها الشروط المنصوص عليها في هذه المادة:

- يودع نص الاستجواب لدى مكتب المجلس.
- يوزع هذا الاستجواب على الأعضاء.
- يعلق هذا الاستجواب بمقر المجلس.

من خلال الشرط الثاني والثالث يتضح لنا بأنه يتم توزيع الاستجواب على الأعضاء الذين لم يشاركوا في الاستجواب، وهذا لإعلامهم بوجود استجواب موجه إلى الحكومة.

ومن خلال الممارسة البرلمانية في الجزائر تبين لنا بأن تقديم نص الاستجواب كان دائما مكتوبا، يودع عند رئيس المجلس الشعبي الوطني، أو رئيس مجلس الأمة.

ويثور تساؤل عما إذا كان الاستجواب يجوز أن يقدم إلى رئيس المجلس أثناء انعقاد الجلسة أم أن الأمر يستلزم تقديمه للرئيس في مكتبه.

ويرى بعض الفقهاء¹، أن الاستجواب لا يكون مستوفيا لشروطه، إذا قدم لرئيس المجلس أثناء انعقاد الجلسة، ولذا فيجب أن يقدم الاستجواب إلى رئيس المجلس في

¹ - سامي عبد الصادق، أصول الممارسة البرلمانية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص،

مكتبه وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري بصريح العبارة، على إيداع نص الاستجواب لدى مكتب المجلس بحسب الحالة.

المطلب الثاني: إجراءات الاستجواب البرلماني

في حالة توفر الشروط الشكلية، الواجب توفرها لتقديمه وقبوله المتطلبية في طلب الاستجواب المقدم من عضو البرلمان، يبدأ الاستجواب مراحله الإجرائية، بتقديمه إلى البرلمان، ثم إدراجه في جدول الأعمال تمهيدا لتحديد موعد للمناقشة، وهذا ما ضبطته المنظمة القانونية في الجزائر، وعليه سوف نقسم هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: تقديم الاستجواب.

الفرع الثاني: مناقشة الاستجواب.

الفرع الأول: تقديم الاستجواب

بعد أن يقدم الاستجواب إلى رئيس المجلس مستوفيا لكافة شروطه الشكلية، الواجب توفرها لتقديمه وقبوله، فانه يقوم بإبلاغه للحكومة، ثم يدرج في جدول الأعمال لتحديد موعد مناقشته.

1- إبلاغ الاستجواب للحكومة: في النظام السياسي الجزائري، فان تبليغ نص الاستجواب إلى الحكومة، يلتزم بإبلاغه رئيس المجلس الشعبي الوطني، أو رئيس مجلس الأمة، إلى رئيس الحكومة، خلال الثماني والأربعين ساعة الموالية لإيداع نص الاستجواب¹، وتعتبر هذه المدة طويلة بالنظر إلى طبيعة موضوع الاستجواب

¹ - المادة 77 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.

المتعلق بمواضيع الساعة، إذ من شأنها أن تقضي على أهمية الاستجواب إذا كان موضوع الاستجواب معالجة قضية مستعجلة.

2 - إدراج الاستجواب في جدول الأعمال لتحديد موعد المناقشة: انه لا يمكن أن ينظر في استجواب لم يدرج في جدول الأعمال لان الغرض من هذا الاستجواب، ليس مجرد الوقوف على الحقيقة في شأن من الشؤون الموكولة للحكومة، بل هو كيفية مسألتها عن تصرفها عما عهد إليها من السلطة، فهو يرمي عن محاسبة الحكومة عن سلوكها، بفتح باب المناقشة في جميع ما لدى الحكومة من الإيضاحات والبيانات، وإبداء كل ما لدى الأعضاء من الملاحظات والاعتراضات. ولذلك وجب أن يحاط استعمال الاستجواب ببعض القيود حتى لا تفاجأ الحكومة، بطرح مسألة الثقة، قبل أعضائها الفرصة الكافية للدفاع عن سياستها وإعداد الإجابة عن الاستجواب¹، وإلا فالحكومة تكون معفاة من الإجابة عن أي استجواب لم يدرج بجدول الأعمال.

وبالتالي فإن القانون العضوي قد نص في مادته 66 الفقرة رقم 1 " يحدد مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة بالتنشاور مع الحكومة، الجلسة التي يجب أن يدرس الاستجواب فيها" وهنا نلاحظ أن مسألة إدراج الاستجواب في جدول أعمال الجلسة، هو من اختصاصات مكتب المجلس حسب الحالة.

ومن هنا يتبين لنا أن إدراج الاستجواب في جدول الأعمال لتحديد موعد مناقشته لن يتجاوز مدة خمسة عشرة يوما على الأكثر من تاريخ إيداع الاستجواب، وليس من تاريخ تبليغ الاستجواب، وحسنا فعل المشرع الجزائري، لأنه لو أخذ بتاريخ

¹ - جلال السيد بنداري، مرجع سابق، ص 132 .

التبليغ لتحديد موعد مناقشة الاستجواب كان من شأن هذا الأمر أن يدفع مكتب المجلس - خاصة إذا كان ينتمي للأغلبية المشكلة للحكومة- إلى التهاون في تبليغ نص الاستجواب إلى الحكومة، حتى يعطيها الوقت الكافي للتهرب من الوقوف أمام ممثلي الشعب.

وبالتالي نستخلص من هذا، بأن يقوم مكتب الغرفة المعنية، وبالتشاور مع الحكومة بتحديد موعد مناقشة الاستجواب، وقد حددتها المادة 66 الفقرة 2 من القانون العضوي 99-02 بخمسة عشرة يوم على الأكثر الموالية لتاريخ إيداع الاستجواب.

الفرع الثاني: مناقشة الاستجواب

تبدأ مناقشة الاستجواب في الجلسة المحددة لذلك، وذلك بقيام العضو المستجوب بشرح استجوابه، ثم يرد عليه من وجه إليه الاستجواب، ثم يفتح باب المناقشة للسادة الأعضاء، ويتم تفصيل ذلك كما يلي:

1- شرح المستجوب لاستجوابه: فقد حددت النصوص، الإجراءات الواجب أتباعها عند عرض الاستجواب، خلال الجلسة المخصصة لمناقشة الاستجواب، يقدم صاحب الاستجواب عرضا لموضوع الاستجواب، مما يعني أن نص الاستجواب يعرض كاملا مبينا فيه الوقائع وأدلة إسنادها وكذا الانتقادات، وحتى الاتهامات الموجه للحكومة، ويجب أن تكون الأدلة حاضرة، لا أن يتم تصيدها من خلال ما تكشف عنه المداخلات¹.

¹ - عقيلة خرباشي، العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان بعد التعديل الدستوري ل28 نوفمبر 1996، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص 147.

ومادام الاستجواب آلية رقابية يمارس بصفة جماعية من طرف عدد معين من النواب، فقد أكد القانون العضوي المحدد للعلاقة بين الحكومة وغرفتي البرلمان بأن عرض الاستجواب يتم من طرف مندوب أصحاب الاستجواب، وذلك بأن يتلو ما تضمنه نص الاستجواب المودع لدى مكتب المجلس، وهو ما أثبتته الممارسة البرلمانية¹.

2 - رد الموجه إليه الاستجواب: فقد نصت المادة 133 من دستور 1996 على أن الاستجواب يوجه إلى الحكومة، أي يمكن أن يوجه الاستجواب لأعضاء الحكومة، كما يمكن أن يشمل رئيس الحكومة أيضا (الوزير الأول حاليا)، ونظر لخصوصية الاستجواب بالنظر إلى أنه قد يتضمن تهما، فانه أولى أن يتم الرد ممن وجهت له التهم، ويصعب القول بجواز أن ينيب العضو المستجوب عضو آخر مكانه².

وجرت العادة عند ممارسة الاستجواب، أن يرد رئيس الحكومة على نص الاستجواب الموجه إلى حكومته، غير أن هذا لا يمنع من أن ينيب أحد الأعضاء كما يمكن لأي وزير أن يوكل غيره من الوزراء لينوب عنه في الرد، وان كان في الأصل أن يرد الوزير المستجوب بنفسه طالما أن موضوع الاستجواب يقع في اختصاصه³.

¹ - قام رئيس المجلس الشعبي الوطني أثناء عرض الاستجواب المتعلق بعدم اعتماد حزب الجبهة الديمقراطية، بدعوة مندوب أصحاب الاستجواب بالتقييد بمضمون الاستجواب " لان المقدمة لم تكن واردة فيه"، الجريدة الرسمية لمدونات المجلس الشعبي الوطني رقم 259 المؤرخة في 23-4-2001 ص4

² - محمد باهي ابو يونس، مرجع سابق، ص162.

³ - عمار عباس، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام الدستوري الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص179.

3 - تعقيب العضو المستجوب على إجابة من وجه إليه الاستجواب ثم مشاركة أعضاء المجلس في المناقشة في النظام السياسي الجزائري، لا ينشأ عن الاستجواب تدخل من النواب حول رد الحكومة، فلا يمكن فتح مناقشة واسعة حول الموضوع، فيقتصر ممثل الحكومة بالرد على تدخلات النواب في الأخير، ويمكن ألا يجيب عن كل التدخلات، حتى وإن كانت هناك إجابة فتكون عامة وسطحية¹ فعلى الرغم من سهولة إجراءات الاستجواب، فأعضاء البرلمان لا يعيرون له أي اهتمام، ويمكن تفسير ذلك بأن النص الدستوري لا يشير إلى أي سبيل آخر يلجأ إليه البرلمان في حالة تقديم الحكومة لإجابات غير مقنعة. والاستجواب لا يشكل سوى أداة والية بسيطة للإعلام لا يترتب عليها اتخاذ أي إجراء تجاه الحكومة كلائحة ملتمس الرقابة، أو التصويت بالثقة وهذا يؤدي إلى ضعف مركز النواب، ومنح الأولوية للحكومة، ويقلل من فعالية تدخلاتهم بواسطة الاستجواب.

إلا أن النظام الداخلي لمجلس الشعبي الوطني لسنة 1997 في مادته 125 الفقرة الثانية على أنه: "يمكن أن ينتهي الاستجواب في حالة عدم اقتناع المجلس برد الحكومة بتكوين لجنة التحقيق".
إلا أن هذه المادة لم يعدلها أي أثر مع تعديل النظام الداخلي لمجلس الشعبي الوطني لسنة 2000، وأكثر من ذلك فإن هذا النظام لم ينص على مادة تتعلق بموضوع الاستجواب.

¹ - سعيد بوشعير، علاقة المؤسسة التشريعية بالمؤسسة التنفيذية في النظام القانوني الجزائري، مرجع سابق، ص 335.

ومن خلال هاته النصوص القانونية المنظمة للاستجواب، الواردة في التعديل الدستوري لعام 1996، أو في القانون العضوي رقم 99-02، أو في النظام الداخلي لمجلس الأمة، لم يتبين لنا أي أثر يمكن أن يترتب عن الاستجواب، وبالتالي فإن فعالية الاستجواب في النظام الدستوري الجزائري محدودة، أو غير موجودة، وهذا ما أثبتته الممارسة البرلمانية في الجزائر، فإن مجلس الأمة لم يستخدم مطلقا آلية الاستجواب، أما المجلس الشعبي الوطني، فقد أثبت الممارسة البرلمانية، أن جلسة الإجابة على الاستجواب لم تجري فيها مناقشة بعد عرض الاستجواب، وإجابة ممثل الحكومة عنه¹.

خاتمة:

من خلال البحث والدارسة في هذا الموضوع، واحتكام إلى الحقائق والمعلومات العلمية القانونية والمتعلقة بهذا الموضوع وبالرجوع إلى التنظيم الدستوري القانوني لآليات الاستجواب البرلماني، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- إن القانون البرلماني بكل مصادره في الجزائر قد أعتمد هاته الإلية وتكفل بتنظيمها وضبط عملية ممارستها

من أعضاء البرلمان بصورة دقيقة وشاملة، كما تفعل الديمقراطيات الكبرى والمعاصرة.

¹ - بعد انتهاء مندوب أصحاب الاستجواب من عرض نص الاستجواب المتعلق بالتجاوزات التي عرفتھا عملية الانتخابات المحلية يوم 23 أكتوبر 1997، والرد عليه من طرف ممثل الحكومة جاء في تدخل رئيس المجلس الشعبي الوطني " بهذا يكون المجلس قد استمع إلى منطوق طلب الاستجواب ورد الحكومة وفقا للترتيبات القانونية المكرسة في النظام القانونية المكرسة في النظام الداخلي، تبقى القناعة لدى السادة النواب إذا حصلت يطوى الموضوع"

ولمزيد من التفاصيل راجع:

- الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، العدد 21، المؤرخة في 15 ديسمبر 1997، ص 21.

- يلاحظ من خلال قراءة وتحليل احصائيات و حصائل ممارسة آلية الاستجواب، انه قليل الممارسة البرلمانية بالقياس على الأسئلة الشفوية والكتابية.
- على الرغم من أن مجلس الأمة ومجلس الشعبي الوطني يملكان نفس الآليات الرقابية باستثناء طرح الثقة، إلا أنهما يلجأان إليهما على نحو متباين، في حين أن نواب المجلس الشعبي الوطني يلجئون إلى توجيه الاستجابات، نجد انصرافا كلياً في مجلس الأمة عن اللجوء إلى هذه الآلية.
- كشفت الدراسة أن للبرلمان الجزائري آليات إعلامية أو استيضاحية لكونها لا يصح تسميتها باليات رقابية لانعدام فعاليتها، كرد فعل على الإسراف غير المنطقي الذي تتمتع به الحكومة من امتيازات تنتهي بالإخلال بالتوازن، ومع ذلك لم تصل هاته الآليات المحدودة للبرلمان في آخر المطاف لترجيح ماله في ميزان العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان.
- وجود أغلبية برلمانية مؤيدة للحكومة في المجلس الشعبي الوطني، يجعل سحب الثقة من الحكومة عن طريق ملتصق الرقابة، أمر مستحيلاً من الناحية العملية.
- التقدم الفائق للحكومة في امتلاك المعلومات، حيث أن الحكومة تتفوق على البرلمان بما يملكه من أجهزة ومعدات على أعلى مستوى من التقنية، فضلاً عن توافر كوادر بشرية متخصصة لديها في جمع المعلومات، وهو الأمر المفقود في البرلمان، مما جعل الحصول على المعلومات بالنسبة لعضو البرلمان يمثل صعوبة بالغة.
- سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام المختلفة فيلاحظ أن أجهزة الإعلام جميعها تسخر لإبداء وجهة النظر الحكومية، دون أن تعنى بإبراز الرأي الآخر.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، القاهرة، عالم الكتاب، 1983.
- 2- جابر جاد نصار، الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في مصر والكويت، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1999. الكتاب، 1983.
- 3- محمد باهي يونس، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2002.
- 4- محمد كامل ليلة، النظم السياسية، الدولة والحكومة، القاهرة، دارا لفكر العربي، 1970.
- 5- عبد الله ناصف، أسس القانون الدستوري وشرح النظام السياسي المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، 1984.
- 6- عمار عباس، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام الدستوري الجزائري، الجزائر، دار الخلدونية، 2006 .
- 7- سامي عبد الصادق، أصول الممارسة البرلمانية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.
- 8- سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 1990. المذكرات:
- 9- - جلال السيد بنداري عطية، الاستجواب وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1996.
- 10- لعروسي رابح، السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية (1997-2002)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003.
- 11- عبد الله ناصف، مدى توازن السلطة السياسية مع المسؤولية في الدول الحديثة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1981.
- 12- عقيلة خرياشي، العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان بعد التعديل الدستوري لـ 28 نوفمبر 1996، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.
- 13- سعيد بوشعير، علاقة المؤسسة التشريعية بالمؤسسة التنفيذية في النظام القانوني الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1984.
- 14- الأمين شريط خصائص التطور الدستوري في الجزائر، رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطينة(الجزائر) 1991.

وثائق رسمية:

- دستور الجزائر لسنة 1996.
- القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس 1999 المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 9 مارس 1999.
- النظام الداخلي لمجلس الأمة صادر 1997 في الجريدة الرسمية رقم 53 المؤرخة في 13 اوت 1997.
- حصيلة المجلس الشعبي الوطني خلال العهدة التشريعية الرابعة 1997-2002 الجزء الثاني، نشرية المجلس الشعبي الوطني، 2002.
- الجريدة الرسمية لمدونات المجلس الشعبي الوطني رقم 259 المؤرخة في 23-04-2001.
- الجريدة الرسمية لمدونات المجلس الشعبي الوطني رقم 21 المؤرخة في 15 ديسمبر 1997